

في عام ١٩٣٦، ٨,٥ مليون جنيه، بعد أن كانت لاشيء تقريباً، قبل الاحتلال البريطاني، وقفزت أرقام الاستثمارات في الصناعة اليهودية الخاصة التي تهيمن عليها الحركة الصهيونية إلى ٨ مليون جنيه في العام ذاته، وبلغت استثمارات الأفراد اليهود ٦٣ مليون جنيه<sup>(٣٧)</sup>.

ولم تسعف العرب قدراتهم على منافسة هذا المقدار من التطور، ولو أمكن أن تسعفهم، فإن سياسة تطبيق الوعد بالوطن القومي، كانت كافية للحيلولة دون أن يصبحوا منافسين فعالين للصهيونية، في هذا المجال. وكانت الوكالة اليهودية، في الجانب اليهودي، تدير دولة داخل دولة وتفعل ما يتبجح لها قوانين السلطات وإجراءاتها حين تسعف في مساندة مشاريعها، وتفعل ما لا يتبجح إذا كانت تلك القوانين لا تسعف لأنها لم تكن تخشى العقاب؛ بينما كان أي مشروع عربي خاضعاً، لكي ينجز، إلى موافقة السلطات البريطانية. والأهم من ذلك، أن إجراءات حماية منتجات الصناعة من منافسة المواد المماثلة المستوردة، كانت ترتبط بموافقة المندوب السامي على كل صناعة بمفردها، فكان المندوبون السامون يمنحون موافقتهم للمشروعات اليهودية بغير تردد، ويتحفظون في منحها للمشروعات العربية حين تتوافر.

وهكذا ظلت الصناعة العربية الفلسطينية قاصرة: حرفية ومتأخرة. مما جعل لجنة بيل تقر بأن «تقدم المشاريع الصناعية اليهودية في الوطن القومي سيؤدي حتماً إلى تقهقر الصناعات العربية، بسبب المنافسة»<sup>(٣٨)</sup>، وليس فقط إلى تجميدها عند الحد الذي كانت قد وصلت إليه.

وقد اقترنت بمسألة الأراضي ومسألة الصناعة مسألة أخرى نجمت عن إصرار الصهيونيين على تطبيق شعار العمل العبري، أي تشغيل اليهود وحدهم في الأعمال التي يملكها يهود. وهذه السياسة، بصرف النظر عن المصاعب التي واجهت تطبيقها، أدت إلى توفير فرص عمل أكبر لليهود وفرص تطور، حُرِم العرب منها جميعاً، مادامت الأراضي التي بحوزتهم تنقص باستمرار ومشاريعهم الصناعية تتقهقر.

وإذا كانت أرقام أجور العمال قد شهدت بعض الارتفاع بمضي السنين، فإن البطالة أكلت كل ارتفاع، وكذلك ارتفاع أعباء المعيشة الذي نجم عن ارتفاع، غير عادي في أسعار المنتجات الصناعية اليهودية التي كانت الدولة تمنحها الحماية. والتزم المستهلكون العرب بشرائها، لعدم توافرها غيرها، وبدفع أثمانها المرتفعة، لكي يعود ذلك بالربح المضاعف على الممولين الصهيونيين الذين جاؤوا ليغتصبوا البلاد.

وكان من الطبيعي أن يقاوم العرب، بوسائلهم المحدودة، هذا الوضع مما جعلهم يبدون، في الظاهر، وكأنهم ضد التطوير الصناعي للبلاد، لأنهم ما كانوا يملكون الوسائل لإحداث ذلك التطوير بأنفسهم، وما كانت سياسة الحكومة لتتيح لهم أن يفعلوا لتوافرت لهم الوسائل. وظلت أهم أشكال مقاومتهم، لهذا الوضع تتمثل في الدعوات المتلاحقة إلى مقاطعة البضائع اليهودية، وهي دعوات أطلقتها، على الدوام، القيادات السياسية والشعبية، وتنظيمات، الصناعيين العرب، والتجار، والحرفيين. وكان من شأنها أن تحقق